PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mal**
DATE:	**25-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**145,000**
TITLE :	**Pharmaceutical companies raise prices of 92 drugs not included in government decision**
PAGE:	**Front Page**
ARTICLE TYPE:	**Company Mention**
REPORTER:	**Hossam El Rezqani – Ahmed Sabry**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

تزيد أسعارها على 30 جنيها.. عبر التحايل بوضع الشريط أو الأمبولة فى عبوة منفصلة

شركات الأدوية ترفع أسعار 92 صنفا لم يشملها قرار «الحكومة»

■ «الصيادلة» تهدد بالطعن على القرار و«حماية المستهلك» يتلقى شكاوى.. و«الصحة» ترفض التعليق

كتب – حسام الزرقانى وأحمد صبرى:

لم تكتف شركات الأدوية بزيادة الـ 20% التى أقرتها الحكومة على الأدوية التى تقل عن 30 جنيها، بل قامت بتحريك الأصناف التى تزيد على 30 جنيها – نحو 92 صنفا دوائيا – عبر التحايل والتلاعب فى العبوات، وخفض الوحدات، بوضع الشريط أو الأمبولة داخل عبوة مستقلة، حتى يكون سعرها أقل من 30 جنيها، وبالتالى يشملها قرار الزيادة، وهو ما دفع نقابة الصيادلة إلى التصعيد ضد الشركات المتلاعبة.

وقال الدكتور أحمد فاروق الأمين العام لنقابة الصيادلة، فى تصريحات لـ«المال» إن النقابة ستطعن قضائيا على قرار مجلس الوزراء، الذى أقر زيادة فى 3 شرائح سعرية للأدوية، فى حال عدم السيطرة على تلاعب الشركات، ووقف الزيادة على الأصناف الأعلى من 30 جنيها، مشددا على أن مافعلته الشركات هو انحراف عن القرار ويضر بالمرضى.

وكانت «المال» انفردت الأسبوع الماضى بموافقة مجلس الوزراء على زيادة أسعار الدواء التى تقل عن 30 جنيها، بنسبة 20%، ووافقت الحكومة على رفع أسعار نحو 7110 أصناف دوائية – أقل من 30 جنيها – بواقع جنيهين فى الأصناف التى تقل أسعارها عن 10 جنيهات، و20% للتى تتراوح بين 10 و30 جنيها.

وكشف «فاروق» أن «الصيادلة» بصدد إعداد قائمة بجميع المخالفات التى حدثت فى قرار مجلس الوزراء ومخاطبة مجلس الوزراء لتعديلها، موضحا أن ماتفعله شركات الأدوية حاليا هو تحايل على القرار، وانحراف لن تقبله النقابة، خاصة أنها كانت طرفا فى القرار الذى يستهدف مصلحة المريض بالدرجة الأولى وتوفير الأصناف المختفية والنواقص الرخيصة.

وأضاف أن القرار يشمل الأصناف وليس «الشريط الواحد»، وما يحدث حاليا هو نتيجة لتخبط الإدارة

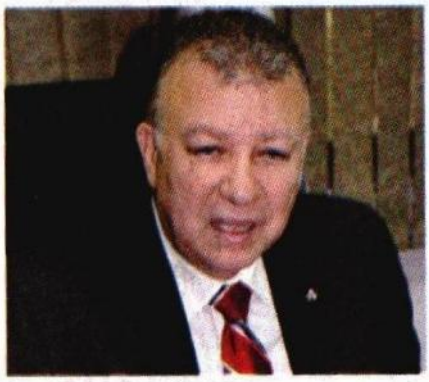

عاطف يعقوب

المركزية للصيدلة، فضلا عن وجود مجاملات للشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية الكبرى، لافتا إلى أن وزارة الصحة تعلم بتلك المشكلة ولم تتحرك.

وتتمثل أهم الشركات متعددة الجنسيات العاملة فى مصر فى كل من «نوفارتس» و«جلاكسو» و«سانوفى ايفنتس» و«ابوت» و«ميرك».

ورفض مسئولو الإدراة المركزية للصيدلة بوزارة الصحة التعليق لـ«المال» عن أسباب ما يثار حاليا بشأن تلاعب الشركات.

وكشف اللواء عاطف يعقوب رئيس جهاز حماية المستهلك، عن تلقى العديد من الشكاوى مؤخرا تفيد بقيام شركات الأدوية بتفريغ عبوات أدوية كانت مكونة من شريطين مثلا، ووضع كل شريط فى عبوة منفصلة للاستفادة من قرار رفع الأسعار.

وتابع – فى تصريح لـ«المال» – إنه يجرى التنسيق الآن بين إدارة التحريات بالجهاز والدكتور طارق سالمان مساعد وزير الصحة للتفتيش الصيدلى، بشأن الاستعداد لشن حملات تفتيشية على الصيدليات من أجل التأكد من صحة هذه الشكاوى.

وقال الدكتور أسامة رستم نائب رئيس غرفة صناعة الدواء والعضو المنتدب لشركة «إيبكو» إن رفع سعر شريط الدواء وليس العلبة كاملة قانونى وليس به أية محاولة للتحايل، متهما من يروجون لذلك بإثارة الفتن.

وأرجع – فى تصريحات لـ«المال» – قانونية رفع الشريط إلى أن قرار مجلس الوزراء احتسب الزيادة بناء على وحدة التسجيل لدى الادارة المركزية للصيدلة وهى الشريط وليس العلبة كاملة، لذلك فإن القرار كان رفع أسعار الوحدات التى يقل سعرها عن 30جنيها.

وأضاف أن هناك بعض الأصناف تم استثناؤها من القرار مثل الفياجرا وبعض أصناف أكياس الفوار إذ تم احتساب الزيادة على الصنف كاملا وليس على الشريط، مشددا على أن الزيادة كانت لصالح المريض لتوفير الأصناف الناقصة فى السوق.

كان الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة، قال فى مؤتمر صحفى بمجلس الوزراء الإثنين الماضى – إن رفع الأسعار يشترط على الشركات توفير الأصناف بالسوق، مضيفًا أن نحو 4 آلاف صنف دواء غير متوافرة، ولا تنتجها الشركات، وهى الأدوية ذات الأسعار المنخفضة، بسبب ارتفاع التكلفة، مما جعل عددًا من هذه الشركات تغلق مصانعها.

وأكد أن بعض شركات الأدوية الأجنبية اضطرت أيضًا إلى الإغلاق أمام ارتفاع تكلفة الإنتاج التى لم تقابلها زيادة مماثلة فى الأسعار، وأن هناك رقابة صارمة على الشركات؛ لمنع استغلال قرار رفع الأسعار، سواء من خلال المبالغة فى الزيادة أو من خلال زيادة أسعار أدوية لا يشملها القرار.